

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/CAC 15/38/9

البند 6أ من جدول الأعمال

March 2015

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والثلاثون، مركز المؤتمرات الدولي في جنيف

جنيف، سويسرا، 6-11 يوليو/تموز 2015

إدارة عمل الدستور الغذائي وأداء اللجنة التنفيذية

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

إن الحكومات والمنظمات الدولية بصفة مراقب لدى هيئة الدستور الغذائي مدعوة إلى الإدلاء بتعليقاتها على كل من الاقتراحات الـ18 الواردة في الجدول 1 من القسم 4. ويرد النموذج لتقديم التعليقات في الملحق 1. يجب الإدلاء بالتعليقات بحلول 31 مايو/أيار 2015 على أبعد تقدير وذلك على الشكل التالي: أمانة هيئة الدستور الغذائي، برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (البريد الإلكتروني: Codex@fao.org).

إن الحكومات والمنظمات الدولية التي أدلت بتعليقاتها حول هذه المسألة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، مدعوة إلى الإدلاء بتعليقاتها من جديد (سواء أكانت التعليقات نفسها أم بصيغتها المنقحة) مستعينة بالنموذج الوارد في الملحق 1 لهذه الوثيقة.

سوف يجري تجميع التعليقات المقدمة باللغة الأصلية فقط؛ وبالتالي يجوز للحكومات والمنظمات الدولية تقديم ترجمة لتعليقاتها بلغات أخرى معتمدة من الدستور الغذائي.

1- مقدمة

1-1 معلومات أساسية

1- ناقشت الدورة التاسعة والستون للجنة التنفيذية اقتراحا قدم خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة يقضي (1) بوضع عملية شاملة وواضحة النطاق لاستعراض أنظمة إدارة العمل وممارسات الدستور الغذائي، بالتمشي مع الهدف الاستراتيجي 4 والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019؛ (2) بتصور استعراض، تحت رعاية الفاو ومنظمة الصحة العالمية، لحالة تنفيذ التوصيات والاقتراحات ذات الصلة المنبثقة عن تقييم الدستور الغذائي لعام 2002.

2- ولاحظت الدورة التاسعة والستون للجنة التنفيذية أنه ينبغي أولاً تحديد الشواغل الرئيسية وتحليلها قبل اتخاذ قرارات ملموسة بشأن الطريق إلى الأمام، وأن هذه المسألة يمكن أن تعالج على أفضل وجه من خلال وثيقة مناقشة تعدها الأمانة بالتعاون مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

3- إن الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية:

- توافق على إمكانية تنفيذ عملية من مرحلتين، الأولى داخلية بقيادة الأمانة والثانية خارجية، من أجل تقييم إدارة العمل للدستور الغذائي.

- وطلبت من الأمانة أن تعد بالتعاون مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية وثيقة تحدد النطاق والإجراءات اللازمة لتقييم إدارة عمل الدستور الغذائي لكي تنظر فيها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في مايو/أيار 2015. ينبغي للمعلومات الأساسية لهذه الوثيقة أن تتضمن أيضاً تحليلاً لتنفيذ تقييم الدستور الغذائي 2002. ومع مراعاة التعليقات المقدمة لدى دورة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، ستنتقل مراجعة داخلية بقيادة الأمانة في الشكل الذي تقرره الهيئة وتوافق عليه خلال دورتها الثامنة والثلاثين. وسوف تنظر الهيئة أيضاً في جدوى المراجعة الخارجية وإجراءاتها.

4- ونظرت الدورة التاسعة والستون للجنة التنفيذية أيضاً في مسألة قد أثارها وفد الكاميرون خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بشأن فعالية اللجنة التنفيذية وقدرتها التمثيلية ولاحظت أن تلك المسألة كانت مرتبطة بشكل وثيق بمناقشة إدارة عمل الدستور الغذائي وأنه يمكن معالجتها ضمن وثيقة المناقشة المتفق عليها.¹

5- أيدت الدورة السابعة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي التوصية الصادرة عن الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية فيما خص إعداد وثيقة تحدد نطاق وإجراءات تقييم إدارة عمل الدستور الغذائي (أي أن تعد الأمانة بالتعاون مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية وثيقة تحدد النطاق والإجراءات لتقييم إدارة العمل في سياق الدستور الغذائي) لكي تنظر فيها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في عام 2015. ولاحظت الدورة السابعة والثلاثون أن الوثيقة ستتناول أيضاً القضايا المتعلقة بفعالية اللجنة التنفيذية وقدرتها التمثيلية وأن تقييم الدستور الغذائي لعام 2002 ([ALINORM 03/25/3](#)) ومتابعته في عام 2005 قد كانا نقطتا انطلاق مناسبين لهذا العمل.²

6- وبحسب ما أشارت الدورة السابعة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي والدورة التاسعة والستون للجنة التنفيذية، تنطلق هذه الوثيقة من تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقييم الدستور الغذائي في عام 2002 (المشار إليه فيما يلي بتسمية "التقييم").

7- ويحتوي التقييم 42 توصية، تتناول: (1) الدستور الغذائي (التوصيات (1-31)؛ (2) المشورة العلمية (التوصيات 32-40)؛ (3) بناء القدرات (التوصيات 41 و42).

¹ الفقرات 69-75 من الوثيقة REP14/EXEC.

² الفقرة 103 من الوثيقة REP14/CAC.

8- لغايات الجزء 2 و3 و4 من هذه الوثيقة، وحدها التوصيات من 1-31 قد أخذت في الاعتبار. ترد حالة تنفيذ التوصيات الـ41، بما في ذلك تلك المتصلة بالمشورة العلمية وبناء القدرات في وثيقة منفصلة (هي الوثيقة رقم CX/CAC 15/38/9 Add.1).

9- أجرت الهيئة في دورتها (الاستثنائية) الخامسة والعشرين (في جنيف بين 13 و15 فبراير/شباط 2003) مناقشة عامة حول الجوانب الرئيسية للتوصيات التي حددتها اللجنة التنفيذية، وهي: مهام الدستور الغذائي؛ وأولوياته؛ وإنشاء مجلس تنفيذي بدلا من اللجنة التنفيذية؛ ولجنة لإدارة المواصفات؛ وتعريف توافق الآراء؛ والمشورة العلمية للخبراء؛ وبناء القدرات.

10- طلبت الدورة الخامسة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي إلى الأمانة استطلاع تعليقات الحكومات والمنظمات الدولية المهتمة بشأن تقرير التقييم وإعداد خيارات واستراتيجيات لدراستها من جانب الهيئة في دورتها السادسة والعشرين. وبناء على الردود التي وردت، أعدت أمانة الدستور الغذائي ثمانية وثلاثين اقتراحا حول المجالات التالية:

- استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي ومهام لجان الدستور الغذائي وفرق المهام ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الإقليمية ([ALINORM 03/26/11 Add.1](#)) (فيما يتعلق بالتوصيتين 16 و17)؛
- استعراض وظائف اللجنة التنفيذية ([ALINORM 03/26/11 Add.2](#)) (التوصيتان 9 و10)؛
- تحسين إجراءات إدارة المواصفات ([ALINORM 03/26/11 Add.3](#)) (التوصيات 18 و20 و23 و24)؛
- استعراض اللائحة الداخلية والمسائل الإجرائية الأخرى ([ALINORM 03/26/11 Add.4](#)) (التوصيات 8، و22، و23، و24، و26، و27، و28)؛
- تطبيق التوصيات الأخرى ([ALINORM 03/26/11 Add.5](#)).

11- قدمت أمانة الدستور الغذائي وثيقة (إلى كل من اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي) بشأن حالة تنفيذ الاقتراحات الـ38 وذلك ابتداء من الدورة السابعة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي (2004) وإلى أن اعتبرت مكتملة في عام 2009. ويجب الإشارة إلى أنه لا يوجد تطابق واضح دائما بين التوصيات المنبثقة عن التقييم وبين الاقتراحات التي تم رصدها.

12- في المرفق، ترد معلومات بشأن كل توصية من التوصيات حول:

- التطابق مع الاقتراحات
- ردود إدارة الفاو/منظمة الصحة العالمية؛
- القرار ذو الصلة للدورة الخامسة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي التي ناقشت التوصيات؛
- القرار ذو الصلة للدورة السادسة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي التي ناقشت التوصيات؛
- حالة تنفيذ التوصيات بحلول عام 2009؛
- الأحداث ما بعد عام 2009.

2-1 نظرة عامة

13- يحتوي القسم 2 استعراضا لحالة تنفيذ التوصيات من 1 إلى 31. ويحتوي القسم 3 اقتراحات تتناول تحسين إدارة عمل الدستور الغذائي وأداء اللجنة التنفيذية. سوف ينظر القسم 4 في السبل الممكنة والموارد اللازمة لإجراء مزيد من التقييم للاقتراحات وتنفيذها.

2- النتائج

14- لدى استعراض حالة تنفيذ التوصيات من 1 إلى 31، تم تحديد خمسة مجالات رئيسية تستوجب إعادة التقييم/التحسين وتجري مناقشتها أدناه (الأقسام من 2-1 إلى 5-2) فضلا عن التوصيات التي لا تستوجب في الوقت الراهن أي إجراءات إضافية (2-6). يحتوي كل قسم النسخة الأصلية الموجزة لكل توصية من عام 2003 تتبعها تعليقات من الفاو ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي تعود إلى عام 2015.

2-1 المهام والأولويات

التوصية 1:

يجب أن يشمل نطاق الدستور الغذائي كافة الجوانب المتصلة بالصحة في مواصفات الأغذية. ويفترض هذا بالتالي (شرط توافر الموارد للدستور الغذائي والمشورة العلمية من الخبراء وتحديد الأولويات استنادا إلى المشورة العلمية من الخبراء بشأن أهمية المخاطر البديلة):

- تعزيز العمل في مجال الأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة والادعاءات الصحية وإضافة العناصر المغذية؛
- القيام بعمل جديد في مجال مواد التعبئة؛ وعوامل التجهيز الصناعي والعوامل الحيوية المستخدمة في الأغذية.

15- إن عمل الدستور الغذائي ما زال يتواصل بشأن كل من المواصفات الصحية (سلامة الغذاء والتغذية) وغير المتعلقة بالصحة؛ أما النسبة المحددة في استخدام موارد الدستور الغذائي لهاتين الفئتين المختلفتين فلم تخضع قط للدرس.

16- إن العمل بشأن الأغذية فيما يتعلق باستخدامات النظم الغذائية الخاصة والادعاءات الصحية وإضافة العناصر المغذية قد استمر وحتى أنه تعزز في مجالات محددة عدة مثل الاستخدامات التغذوية الخاصة والادعاءات الصحية وتوسيم الأغذية وإضافة العناصر المغذية. وقد عمل الدستور الغذائي بصورة مكثفة في تلك المجالات وأيضا فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة لمنظمة الصحة العالمية التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية.

17- وليس واضحا لما تم التشديد في التوصية على القيام بعمل جديد حول مواد التعبئة وعوامل التجهيز الصناعي في الأغذية.

18- ويبدو أن ما ينقص بعض المجالات هي الآليات الفعالة لإجراء جولة أفق استراتيجية وتحديد المسائل الناشئة وإدراجها في برنامج العمل (وسيكون هذا متطابقا مع الهدف الاستراتيجي 1 للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي). كما

أن المناقشات الجارية حول "تنشيط اجتماعات لجنة التنسيق المشتركة بين المنظمين" تتناول هذه المسألة بشكل جزئي أيضا. ولعل الاقتراح (المتعلق بالتوصية 11) الذي يقضي بتقديم "خطة استراتيجية لوضع المواصفات" كل سنتين على أساس متجدد، قد يتناول هذه المسألة حين تصبح الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي على مستوى أعلى بكثير من هذه الغاية.

التوصية 2: يوصى بالأولى يتولى الدستور الغذائي أي عمل إضافي في المجالات غير المتعلقة بالصحة.

19- ويبدو أن هذه التوصية تتعارض جزئيا مع التوصية 3.

20- ولا تزال مواصفات السلع تشكل جزءا مهما من عمل الدستور الغذائي. وهناك بلدان كثيرة تعتبر العمل على مواصفات السلع مفيدا لتحسين وصولها إلى السوق ولمنع العراقيل أمام تجارة الأغذية.

21- لم يخل إنشاء اللجنة المعنية بالتوابل وأعشاب الطهي من الجدول وقد أدى أيضا إلى المراجعة الحالية. ومع قرار إنشاء لجنة جديدة للسلع، خالف الدستور الغذائي التوصية 16 (أي استخدام فرق المهام محدودة المدة).

التوصية 3: يتعين على الدستور الغذائي إعطاء الأولوية لما يلي عند إعداد برنامج عمله لوضع المواصفات:

- (1) المواصفات التي تؤثر على صحة المستهلك وسلامته؛
- (2) مواصفات السلع الأساسية التي تستجيب للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان النامية؛
- (3) مواصفات السلع الأساسية التي تستجيب للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان المتقدمة؛
- (4) التوسيم الإعلامي عن القضايا غير المتعلقة بالصحة وغير المتعلقة بالسلامة.

22- لا تزال صحة المستهلك وسلامته في قمة أولويات الدستور الغذائي ويتم تقرير العمل الجديد بناء على المراجعة النقدية.

23- بالنسبة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بمواصفات السلع الجديدة فإن التوجيه الوارد في دليل الإجراءات لا يتناول أو يعترف بأهمية سلعة معينة بالنسبة إلى البلدان النامية.

24- ليس التوسيم الإعلامي عن القضايا غير المتعلقة بالصحة وغير المتعلقة بالسلامة من أولويات الدستور الغذائي ولكنه يبقى جزءا أساسيا من العمل الخاص بالسلع إذ يساهم في مهام الدستور الغذائي لضمان الممارسات العادلة في التجارة.

25- وهذه الأولويات الأربع تعبر بصورة عامة عن العمل الحالي للدستور الغذائي المدفوع حاليا بشكل رئيسي من طلبات الأعضاء أكثر مما هو مدفوع من المراجعة النقدية أو من استراتيجية شاملة معينة.

التوصية 4: من الضروري تحديد مهام الدستور الغذائي بشكل شامل وواضح ومصادقة مؤتمر الفاو وجمعية الصحة العالمية عليها. ويجب أن تكون مهام الدستور الغذائي بسيطة للغاية، مثلاً:

”صياغة ومراجعة المواصفات الدولية للأغذية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى مع إسناد الأولوية للمواصفات الخاصة بحماية صحة المستهلك على أن تراعى احتياجات البلدان النامية.“

26- لم تخضع مهام الدستور الغذائي لأي تغيير. لم تقدم أي اقتراحات بتعديلها إلى الأجهزة الرئاسية المشتركة بين المنظمتين. هناك اعتراف صريح بعمل الدستور الغذائي في مجال سلامة الأغذية ضمن اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية واعتراف ضمني به في اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بالحوافز التقنية أمام التجارة.

2-2 إدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط بالفاو ومنظمة الصحة العالمية

التوصية 5: يتعين أن تحدد الفاو ومنظمة الصحة العالمية طريقة استعراض انتباههما إلى توصيات الدستور الغذائي الرسمية كي تعتمد الأجهزة الرئاسية في المنظمتين إلى دراستها (في منظمة الأغذية والزراعة مثلاً بواسطة لجان المجلس).

27- تستخدم مواصفات الدستور الغذائي بشكل رئيسي من قبل أعضائه. كما أن الفاو ومنظمة الصحة العالمية تشجعان على استخدام مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية من خلال وضع سياسات حول الأغذية والتغذية، وبرامج لتنمية القدرات (فضلاً عن دعم المشاركة المعززة في الدستور الغذائي).

28- ويبدو أن هناك ما يكفي من التفاعل بين أمانة الدستور الغذائي والمنظمتين لخلق تآزر وتعزيز عمل إحداهما الأخرى. وعلى مستوى أعم، بالتماشي مع المادة 5 من النظام الأساسي للدستور الغذائي، ينبغي للجنة الدستور الغذائي "أن تقدم توصيات إلى مؤتمر الفاو والجهاز الرئاسي المناسب لدى منظمة الصحة العالمية من خلال المديرين العاميين للمنظمتين" غير أنه لا يبدو أن ذلك يحدث بانتظام. وعلى الرغم من هذا البند، ليست شؤون الدستور الغذائي تبدأ دائماً على جدول أعمال مؤتمر الفاو أو جمعية الصحة العالمية.

29- كما أن المسائل المتصلة بالدستور الغذائي لا تبلغ بانتظام إلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية. ومن بين الأجهزة المتصلة بالدستور الغذائي، وحدها نتائج لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية تبلغ بانتظام إلى جمعية الصحة العالمية، من خلال المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية.

30- وتقوم الأجهزة الرئاسية للفاو بالإعلان المنتظم عن دعمها للدستور الغذائي وأنشطة الفاو ذات الصلة.

31- وفي الاتجاه الآخر توجد تفسيرات مختلفة للمدى الذي يمكن/يجب للدستور الغذائي فيه أن يدعم سياسات الفاو ومنظمة الصحة العالمية واستراتيجياتهما وكما يمكن/ينبغي لتلك السياسات والاستراتيجيات أن ترشد أو توجه عمل الدستور الغذاء (مثلاً المشروبات الكحولية؛ ومستحضرات المتابعة؛ والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية لمنظمة الصحة العالمية؛ والنشاط والصحة البدنيان؛ ومتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وغير ذلك).

التوصية 7: يجب أن يبقى الدستور الغذائي ضمن الفاو ومنظمة الصحة العالمية لكن مع إعطائه قدرًا أكبر من الاستقلالية والسلطة والمسؤولية في مجال تحديد أولويات برنامجه الخاص وإدارته. ويتعيّن على الأجهزة الرئاسية في المنظمتين تأييد برنامج عمل الدستور الغذائي العام وميزانيته كل سنتين.

32- يتمتع الدستور الغذائي بوصفه من الأجهزة المنصوص عنها في المادة السادسة من دستور الفاو، بدرجة معينة من الاستقلالية ولكنها لا تضاهي استقلالية الأجهزة المنصوص عنها في المادة الرابعة عشرة (مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات).

33- هناك حاجة إلى تخطيط أكثر دقة للعمل ولعملية وضع الميزانية فيما خص عمل الدستور الغذائي لتبرير الدعم المالي من قبل الفاو ومنظمة الصحة العالمية. وعلى عملية التخطيط الجديدة أن تكون استباقية وأن تيسر إدماج تخطيط ميزانية الدستور الغذائي مع العمليات ذات الصلة للفاو ومنظمة الصحة العالمية. يناقش المسؤولون رفيعو المستوى في المنظمتين شؤون إدارة الدستور الغذائي مرة واحدة في السنة على الأقل (وعلى قدر ما يتوجب من مرات) مع أمانة الدستور الغذائي. ويمكن لتلك الاجتماعات أن تكون بمثابة آليات تيسر تبسيط تخطيط الميزانية. ومن شأن تغيير الجدول الزمني لمؤتمر الفاو (من ديسمبر/كانون الأول إلى يونيو/حزيران) أن ييسر التنسيق مع منظمة الصحة العالمية التي ستعقد جمعيتها العالمية في مايو/أيار.

التوصية 13: يجب أن تكون أمانة الدستور الغذائي قادرة على تأدية وظائف إدارية واستراتيجية وإعلامية. وينبغي تعيين أحد كبار الموظفين أميناً تنفيذياً من أجل جذب شخص من المستوى المناسب لتولي القيادة التنفيذية والدعم في الدستور الغذائي وإدارة وتحفيز الأمانة بعد تعزيز أعمالها. كما يجب أن يكون موظفو الأمانة إجمالاً من فئات أعلى.

34- في سياق الأمانة، يؤدي عادة الموظف من فئة مدير-1 المهام التنفيذية للأمانة بدعم من موظفين اثنين من فئة ف-5 يساعدان أيضاً في عمل اللجنة ولكن لهما بالإضافة إلى ذلك وظائف أخرى (كتخطيط العمل والاتصال وغيرها). وبالتالي يجب أن يتولى القسم الأكبر من عمل اللجنة موظفان من فئة ف-4، وموظفان من فئة ف-3 معنيون جميعاً بالموصفات الغذائية.

35- تدل التجربة على أن هناك حاجة إلى أربعة موظفين كاملي المؤهلات مسؤولين عن المواصفات الغذائية لكي يؤديوا عمل الأمانة بكفاءة لصالح الأجهزة الرئاسية للدستور الغذائي. وإذا كان واحد منهم فقط غير متوفر أو غير كامل المؤهلات بعد (علماً بأن العمل بصورة مستقلة يستوجب ما معدله ثلاث سنوات) يترتب عند ذاك على المسؤولين رفيعي المستوى أن يوظفوا بكمية أكبر لعمل اللجنة على حساب مهامهم الأخرى.

36- في الماضي، كانت عملية التوظيف الرامية إلى ملء الشواغر، بما في ذلك الترقيات الداخلية، تؤدي إلى تمديد فترات الشواغر ضمن أمانة الدستور الغذائي. وابتداءً من ديسمبر/كانون الأول 2014، وللمرة الأولى منذ عام 2009 أصبحت الأمانة (الوظائف من فئة ف) مكتملة الموظفين بفضل خليط من موظفين قدامى وآخرين حديثين نسبياً.

37- يجب اكتساب الخبرة فيما يتعلق بهذا الوضع ، ويجب النظر في إجراء مراجعة للهيكل المهني للأمانة في غضون سنتين أو ثلاث سنوات.

38- بغض النظر عن الموارد البشرية لأمانة الدستور الغذائي، يعتمد التنفيذ الفعال لبرنامج الدستور الغذائي اعتماداً كبيراً على الموارد من موظفي الفاو ومنظمة الصحة العالمية من حيث المشورة الفنية والعلمية والرقابة الإدارية (سلامة الأغذية والتغذية والصحة البيئية) وإدارة حساب أمانة الدستور الغذائي وتنمية القدرات المتعلقة بالدستور الغذائي والخدمات القانونية. إن الرواتب وتكاليف السفر لحضور اجتماعات الدستور الغذائي من قبل الموظفين المعنيين لا تغطي عادة أو تعوض من قبل ميزانية الدستور الغذائي كما أن القوى العاملة لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية محدودة جداً.

التوصية 15: يجب إعطاء الأولوية لتخصيص قدر أكبر من الموارد البشرية والمالية في أمانة الدستور الغذائي كي تتمكن من تادية وظائفها الحالية وتلبية الطلبات المتزايدة.

39- جرت "حماية" ميزانية الدستور الغذائي خلال هذه الفترة في حين أن البرامج الأخرى للفاو لمنظمة الصحة العالمية قد عانت من تخفيضات كبيرة.

40- وفي حين أن الميزانية الحالية تتيح تنفيذ الأنشطة العادية للدستور، فإن الطلب على الموارد الإضافية يجب أن يبرر باحتياجات محددة وبخطة مفصلة للأنشطة. وكما ذكر في التعليقات على التوصية 7، هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية في وضع الميزانيات وفي عملية التخطيط للعمل من أجل السماح للفاو ومنظمة الصحة العالمية بضمان التمويل المناسب بصورة أفضل.

41- ومن المهم التذكير بأهمية التمويل المستدام والمناسب للبرامج الأخرى (مثل المشورة العلمية) من أجل تشغيل آلية الدستور الغذائي لوضع المواصفات. ويجب تناول مسألة التمويل من وجهة نظر شاملة.

2-3 الحوكمة الاستراتيجية ضمن "المجلس التنفيذي" للدستور الغذائي

التوصية 9: يجب الاستعاضة عن اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي يجتمع كل ستة أشهر ويتحمل مسؤوليات استراتيجية وإدارية ولكن من دون أن يتمتع بسلطة دراسة المواصفات. على أن تكون وظيفة المجلس متمثلة في تحسين سرعة العمل وكفاءته من خلال مساعدة الهيئة في التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية والرصد، بما في ذلك:

- إعداد خطة العمل والميزانية والخطة المتوسطة الأجل؛
- تقديم التوصيات بغية تحسين الإدارة وإجراءات العمل المتعلقة بالدستور الغذائي بما في ذلك اللجان وفرق المهام؛
- الرصد واتخاذ التدابير التصحيحية لتنفيذ برنامج العمل.

التوصية 10: يجب أن يكون المجلس التنفيذي صغيراً وأن يشمل:

- مراقبين اثنين أو ثلاثة مراقبين يمثلون المستهلكين والقطاع وربما المنتجين الأوليين؛
- دمج مشاركة رسمية من أمين الدستور الغذائي والفاو ومنظمة الصحة العالمية.

42- لم يتم إنشاء أي مجلس تنفيذي. وبدلاً من ذلك قررت الدورة السادسة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي:

- الإبقاء على اللجنة التنفيذية بصفتها جهازاً استراتيجياً معنياً بإدارة المواصفات، نظراً إلى تأييد معظم البلدان. وقد فضّل بعض الوفود الإبقاء عليها كجهاز معني بالإدارة الاستراتيجية، معربين عن تخوفهم من إقبال كاهل اللجنة التنفيذية. (الفقرة 156 من الوثيقة ALINORM 93/41)؛

- توسيع نطاق اللجنة التنفيذية من خلال تعيين منسّقين إقليميين كأعضاء فيها؛ وشكك عدد من البلدان في فعالية اللجنة التنفيذية في حال توسيع نطاقها كجهاز للإدارة الاستراتيجية. وأشار إلى أنه قد يتعيّن إيضاح دور كل من المنسّقين الإقليميين والأعضاء الإقليميين. (الفقرة 158 من الوثيقة ALINORM 93/41)

43- إن حجم اللجنة التنفيذية وطرائقها في العمل (جدول الأعمال ووثائق العمل وغيرها) أشبه بتلك التي تخص هيئة محدودة للدستور الغذائي (هيئة مصغرة) وبما أن كلا من الأعضاء المنتخبين والمنسّقين يأتون من أقاليم محددة، هناك التباس دائم بين الأدوار الخاصة بكل منهم. وقد سبق لعدد من البلدان التي شاركت في الدورة السادسة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي أن أعربت عن تخوفها من ذلك، فقامت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بالتوضيح أن على الأعضاء المنتخبين أن يعملوا من أجل مصلحة الهيئة بشكل عام وأن يعرض المنسّقون الجوانب الإقليمية، ولكن على المستوى العملي بقي التباس الأدوار قائماً.

44- إن إمكانية تخصيص حتى مستشارين اثنين للأعضاء يختارهما العضو نفسه قد زادت من عدد المشاركين ومن الالتباس المحيط بالأدوار وبتخاذ المواقف الإقليمية. ولم تخضع إمكانية دعوة المراقبين إلى دراسة جدية وإلى التنفيذ قط.

45- والمهمتان الجديدتان المسندتان إلى اللجنة التنفيذية بعد التقييم، هما المراجعة النقدية واستعراض طلبات المراقبين. وفضّلت المهام المحددة، مثل صياغة مشاريع الخطط الاستراتيجية، إلى لجان فرعية.

46- أما مهمة إدارة المواصفات (المراجعة النقدية) فتخضع إلى مزيد من المناقشات تحت التوصية 11. أما مناقشة طلبات المراقبين، التي يجب توضيحها في كل الأحوال من قبل دائرتي الشؤون القانونية لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية، فلم تضاف أية قيمة.

47- ولم يبرهن قرار الهيئة فيما يتعلق بالمهام المعدلة وبتكوين اللجنة التنفيذية، عن أي تأثير إيجابي يذكر. وبدلاً من إصدار التوجيهات، هناك في أحيان كثيرة تكرار للمناقشات بين اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي وتبين مناقشات اللجنة التنفيذية بشأن المسائل النقدية/المثيرة للجدل على وجه الخصوص عن الانقسام في الآراء نفسه الذي يسود في هيئة الدستور الغذائي، من دون أن تقترح حلولاً مبتكرة.

48- وحتى لو وضحت اللجنة التنفيذية بتمثيل هيئة الدستور الغذائي، فستبقى كبيرة بما فيه الكفاية لتتنقسم إلى مواقف مختلفة ولن تتمكن بالتالي من العمل كجهاز استشاري استراتيجي لهيئة الدستور الغذائي.

49- بعد التقييم، بدأت اللجنة التنفيذية بعقد اجتماعاتها كل ستة أشهر ولكنها توقفت عن ذلك في عام 2012. ومنذ ذلك الحين تجتمع مرة كل 12 شهراً خلال الأسبوع الذي يسبق دورة هيئة الدستور الغذائي. وهذا يعني أنها بعد تجديد عضوية اللجنة التنفيذية، لن تجتمع إلا بعد سنة تقريباً.

50- إن دور اللجنة التنفيذية المعترف به عامة، والمتمثل في إعداد الأراضية وإسداء النصيحة لهيئة الدستور الغذائي، يرتبط من ناحية معينة بتوقيت اجتماعها السابق لدورة هيئة الدستور الغذائي بحسب ما هو موصوف في الفقرة 6 من المادة الخامسة للائحة الداخلية. وهذا التوقيت لا يمنح مجالاً كافية للجنة التنفيذية كي تساعد في متابعة القرارات المتخذة من قبل إحدى دورات هيئة الدستور الغذائي في الوقت المناسب.

51- وقد برهنت اللجان الفرعية للجنة التنفيذية، والاجتماعات غير الرسمية بين رئيس الهيئة ونواب الرئيس والأمانة، عن فائدتها في تحديد مسائل معينة ومعالجتها وتقديم المشورة إلى اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي.

التوصية 11: يجب إيلاء اهتمام أكبر بكثير في الدستور الغذائي إلى مهمة إدارة وضع المواصفات ويجب تفويضها من الهيئة إلى جهاز مصغر. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء لجنة معنية بإدارة المواصفات لكي تؤدي المهام التي كان سيتعين على المجلس التنفيذي تأديتها لولا ذلك.

52- لم تنشأ أية لجنة لإدارة المواصفات، وقد بدأت اللجنة التنفيذية مهمتها بالمراجعة النقدية في عام 2006 والتي تتمثل في تدارس العمل الجديد واعتماد المواصفات ورصد وضع المواصفات، بناءً على وثائق من إعداد أمانة الدستور الغذائي بالتعاون مع رؤساء لجان الدستور الغذائي.

53- قدمت اللجنة التنفيذية بضع توصيات فقط من أجل تسريع العمل أو إيقاف العمل أو عدم الموافقة على أعمال جديدة أو عدم اعتماد مواصفات معينة.

54- وأدت اللجنة التنفيذية هذه المهمة عبر تناولها الأعمال الفردية بدلا من اعتماد وجهة نظر استراتيجية من شأنها أن تتناول العمل الشامل واستراتيجية اللجنة وهيئة الدستور الغذائي بكليتها.

55- أما الخطة الاستراتيجية المقترحة لفترة السنتين من أجل وضع المواصفات، والتي كانت لتساعد اللجنة التنفيذية في دورها الاستشاري حول وضع المواصفات، فلم تنفذ قط، مع أنها قد أدرجت في دليل الإجراءات في القسم 1 من إجراءات وضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، عملية التخطيط الاستراتيجي. كان بوسع هذه العملية أن تتضمن توجيهات إلى اللجان حول كيفية تحديد المسائل الناشئة (الهدف 1-2 من الخطة الاستراتيجية الشاملة للدستور الغذائي).

56- ويبدو أن أي تحسين في سرعة وضع المواصفات يرتبط بالاجتماعات السنوية للهيئة وبالإدارة المحسنة للجان نفسها أكثر مما يرتبط بمهمة الإدارة الاستراتيجية للجنة التنفيذية.

57- الأسباب الممكنة لهذه الحالة هي التالية:

- لعل التركيبة الحالية للجنة التنفيذية لا تتيح لأعضائها النظر في القرارات الصعبة من أجل المصلحة العامة للعضوية (بحسب ما يرد أيضا في التعليقات تحت التوصيتين 9 و10).

- تحتاج القرارات المنبثقة عن المراجعة النقدية إلى دعمها بواسطة تحليل واف للاقتراحات المتعلقة بالعمل الجديد وبالعمل الجاري. يجوز أن يكون الشكل الحالي لوثائق ما قبل الدورة والمناقشة أثناء اجتماع اللجنة التنفيذية قد فشلا في تلبية هذه الحاجة.
- لعل وتيرة الاجتماعات وتوقيت المناقشات وشكلها ومدتها التي تحددها اللجنة التنفيذية لا تدعم إجراء مراجعة نقدية وافية وإدارة المواصفات.

التوصية 12: من الأفضل أن تعقد هيئة الدستور الغذائي اجتماعات سنوية. لكن إذا أدى المجلس التنفيذي وربما أيضا اللجنة المعنية بإدارة المواصفات وظائفهما بالكفاءة المطلوبة، قد يكون بالإمكان خفض التكاليف من خلال الاستمرار في عقد اجتماع واحد كل سنتين.

- 58- إن الاجتماعات السنوية لهيئة الدستور الغذائي :
 - قد تسببت بزيادة ملحوظة في كمية العمل الملقاة على عاتق الأمانة ما ترك وقتا أقل للتوقف والتفكير ودرس نتائج الهيئة والتواصل بشكل مناسب بشأنها؛
 - ربما حسنت فعالية عمل بعض اللجان في حالات معينة، ولكن التأثيرات العامة لم تكن واضحة.
 - ساهمت في إطلاق العمل الجديد فورا وفي الوقت المناسب؛
 - ساهمت في التوعية بشأن عمل الدستور الغذائي والمسائل ذات الصلة؛
 - خفضت الحاجة إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية بشكلها الحالي الذي يكرر بدرجة كبيرة جدول أعمال هيئة الدستور الغذائي؛
 - وضيق المجال الزمني لتحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بما أنه لا يفترض تعيين اجتماعات للجنة قبل شهرين وبعد شهرين من إحدى دورات هيئة الدستور الغذائي.
- 59- وفي حين أن زيادة تواتر اجتماعات الهيئة قد أدى بشكل عام إلى أثر إيجابي في إنتاجية الدستور الغذائي، فإن الخفض الحالي لتواتر اجتماعات اللجنة التنفيذية لم يؤدي إلى أثر ملحوظ. إمكانية تحديد جداول أعمال مختلفة لسنوات الهيئة المختلفة (خيار إنشاء هيئة كاملة وأخرى مصغرة هو حاليا قيد الدرس تحت توصية أخرى).
- 60- إن شكل وتواتر وتوقيت وطول اجتماعات الجهاز الرئاسي الذي سيدعم الهيئة يجب أن تكون متناسبة مع الدور الاستراتيجي لهذا الجهاز.

التوصية 18: ينبغي أن تكون جميع أعمال اللجان وفرق المهام محدودة المدة. ويقترح ألا يتجاوز العمل في أي مواصفة من المواصفات خمس سنوات قبل أن تقرر الهيئة ما إذا كان الاستمرار في العمل له ما يبرره.

61- ودلت دراسة أجرتها أمانة الدستور الغذائي على أن متوسط السرعة العامة لعمل الدستور الغذائي يبلغ 4.2 سنة فيما يبلغ 3.5 سنة لشؤون سلامة الأغذية.³ لم يطبق حدّ الخمس سنوات وهو ليس واقعياً بالنسبة إلى اللجان التي تجتمع مرة كل سنتين فقط.

62- إن المشاريع التي تتعدى حدود الخمس سنوات نادرة، أما أسباب التأخيرات فمتنوعة. عوضاً عن وضع حد زمني صارم، قد يكون من المحبذ أن تتناول عملية الإدارة الفعالة مسائل تخصّ تقديم مشروع معين قبل أن تتعدى التأخيرات حد المعقول. ولم تؤثر المراجعة النقدية بعد بشكل يذكر في سرعة وضع المواصفات.

التوصية 27: ينبغي للدستور الغذائي أن يراجع مبادئه وإجراءاته بشأن مركز المراقب على النحو الذي يقتضيه دليل الاجراءات وأن يقوم بما يلي:

- (أ) النظر في تطبيق معايير أكثر صرامة للتأكد من أن المراقبين يتمتعون بصفة الدولية. وينبغي أن تطبق القواعد الجديدة على المراقبين الحاليين وعلى "المتقدمين بطلبات" في المستقبل، وينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي على وثائق تفويض المراقبين في الدستور الغذائي، كل على حدة؛
- (ب) ينبغي أن يمثل المراقبون في المجلس التنفيذي وفي لجنة ادارة المواصفات (إذا أنشئت).

63- وقد تم التعليق على عملية تقديم الطلبات تحت الاقتراح 3 للمجلس التنفيذي. وقد وُضعت معايير أكثر صرامة ولكن ليس من الواضح ما إذا أدت إلى مراقبين أكثر تمثيلاً.

64- هناك الكثير من المراقبين غير الفاعلين، فالبعض منهم ليس لديه أي عمل ليعلق عليه منذ سنوات والبعض الآخر ليست لديه أية مصلحة أخرى في المشاركة في الدستور الغذائي، بيد أنه يحافظ على هذه الصلة ليعزز من موقعه. وعلى أمانة الدستور الغذائي أن تراجع مشاركة المراقبين بالتماشي مع الإرشادات المذكورة في دليل الإجراءات، وبناء على الموارد المتاحة.

65- وليس من المحبذ أن يشارك المراقبون بانتظام في المجلس التنفيذي فبسبب تنوع المراقبين سيترتب وجود مندوبين عدة. يمكن تصور دعوة المراقبين بحسب كل حالة من أجل معالجة المسائل الفنية المحددة.

2-4 هيكل الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي

التوصية 16: ينبغي للدستور الغذائي إجراء استعراض يتضمن دراسة تفصيلية لأعمال لجان الموضوعات العامة ولجان السلع، يقوم بها استشاريون وذلك في أقرب وقت ممكن، على أن يجري هذا الاستعراض بعد ذلك وفق جدول زمني محدد، بغية الترشيح حسب مقتضى الحال. ويتعين أن يدرس الاستعراض المسائل التالية على وجه التخصيص:

- الاختصاصات الحالية للجان بغية ترشيدها؛
- أية حاجة لإعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان؛
- وأية حاجة لتقسيم اللجان.

وأيضاً:

- (أ) ينبغي أن تضطلع بالأعمال المتعلقة بالسلع فرق مهام يوضع لها اطار زمني محدد؛
- (ب) لا تنشأ أية لجنة جديدة حتى في مجال عمل أفقي حتى يثبت فريق مهام فرص التقدم والحاجة الى مواصلة العمل؛
- (ج) التخفيف من تناول المسائل الصحية في لجان السلع الى الحد الأدنى اللازم على أن تعالج هذه المسائل، قدر المستطاع، من خلال فريق مهام مع اللجنة الأفقية المعنية.

66- لم تنفذ كافة توصيات المراجعة التي أجرتها لجان الدستور الغذائي (في عام 2005) ولا سيما تلك المتعلقة بلجان السلع. ولم تجر أية عملية كبرى لإعادة تنظيم عمل الدستور الغذائي المتعلق بالسلع.

67- وقد أنشئت لجنة جديدة معنية بالتوابل وأعشاب الطهي في عام 2012.

68- تم تأجيل عدد من لجان السلع إلى أجل غير مسمى، مثال ذلك اللجان المعنية بالمياه المعدنية الطبيعية، واللجنة المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولاتة، واللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان.

69- وتؤجل لجان السلع عامة حين تكون قد أنجزت عملها. ويمكن إعادة تفعيلها لكي تتناول طلبات محددة مثل اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان واللجنة المعنية بالسكر.

70- وتركز معظم أعمال اللجان السلعية على أحكام المواصفات المتعلقة بالجودة. أما الأحكام المتعلقة بالسلامة في المواصفات السلعية فتشير إلى النصوص التي وضعتها لجان الموضوعات العامة، مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. يتناول عمل لجان السلع حالياً مواصفات مجموعات السلع بدلا من السلع المنفردة عامة.

71- وقد أنشئ عدد من فرق المهام التي ما لبثت أن حلت بعد أن أنجزت عملها بنجاح.

72- وقد تم تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ما بين لجنة معنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وبين لجنة معنية بالملوثات في الأغذية؛ وقد جرى تأجيل اللجنة المعنية بنظافة الأغذية إلى أجل غير مسمى مع إسناد بعض من مهامها إلى اللجنة المعنية بنظافة الأغذية.

2-5 كفاءة عمل اللجنة

التوصية 21: رغم أن الدستور الغذائي يتسم بدرجة عالية من الفعالية في إعداد تقارير الاجتماعات الكاملة والموافقة عليها قبل نهاية الاجتماعات، فإنه ينبغي تعزيز التوجه نحو تقارير الاجتماعات ذات الصبغة العملية التي تركز على القرارات لا على النقاش. فإن هذا النوع من التقارير يساعد على توجيه المهام وتوفير الوقت الذي يستثمر في أنشطة مفيدة أكثر من إعداد التقارير.

73- يتمثل الهدف الرئيسي من تقارير الاجتماعات، لا سيما اجتماعات الأجهزة الفرعية، في إبلاغ نتيجة عملها إلى اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي. وهي توفر أيضا معلومات تقييمية إلى البلدان الأعضاء سواء أكانت موجودة في الاجتماع أم لا وإلى الأمانة بشأن القرارات المتخذة وإجراءات المتابعة الواجب اتخاذها.

74- وتسعى الأمانة إلى العمل باتجاه تقارير تركز على النتائج تتمتع باستنتاجات واضحة. وقد تم إدخال التسجيل الصوتي إلى هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية تلبية لاحتياجات الأعضاء إلى تسجيل المناقشات بالتفصيل.

75- ويقدم دليل الإجراءات وقرارات هيئة الدستور الغذائي توجيهات بشأن تقرير الاجتماعات.

التوصية 23: ينبغي تبسيط الإجراءات الحالية المكونة من ثماني خطوات لتتكون من خمس خطوات وذلك لجميع المواصفات. ولا يجوز للهيئة أن تعدل المواصفة عند الخطوة 5، بل عليها:

- اعتماد المواصفة؛
- إحالة المواصفة إلى اللجنة للنظر في إدخال بعض التغييرات؛
- إلغاء المواصفة أو تعليق العمل فيها.

76- اعتمدت الهيئة معظم المواصفات عند الخطوة 8/5 فأسقطت بالتالي الخطوة 6 والخطوة 7. وقد يعود السبب جزئيا إلى زيادة الاستعانة بمجموعات العمل التي تتيح للأعضاء التعليق بشكل واسع، ما يقلل بالتالي من الحاجة إلى جولة ثانية من التعليقات والمناقشات. غير أن نجاح مجموعات العمل قد أدى إلى تكاثرها ما تسبب بكمية عمل ضخمة على عاتق الأعضاء والفاو ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي، الأمر الذي يمكن تقييمه لاحقا.

77- قلما تستخدم العملية المعجلة وحتى حين تستعمل فهي لا تؤدي دائما إلى تسريع عملية وضع المواصفات.

78- أما إمكانية تعليق مشروع مواصفة عند الخطوة 8 فغير مذكورة في التوصيات/الاقتراحات.

التوصية 24: ينبغي أن تتخذ القرارات حيثما أمكن من خلال توافق الآراء. وينبغي للدستور الغذائي أن يضع تعريفا لتوافق الآراء لأغراض اتخاذ القرارات في اللجان وفي الهيئة. ونقترح التعريف التالي: "عدم إبداء اعتراض رسمي من قبل أكثر من عضو موجود في الاجتماع"؛ و

- (أ) ينبغي أن يكون توصل اللجان إلى توافق الآراء قبل إحالة المواصفات إلى الهيئة لاعتمادها هو المعيار؛
- (ب) على الميسرين الذين يعملون فيما بين الدورات السعي إلى تحقيق توافق في الآراء وينبغي الاستعانة بهم بانتظام للمساعدة في التغلب على العقبات العصية في أية مرحلة من مراحل وضع المواصفات؛
- (ج) في حالات "الاقتراب من توافق الآراء" ينبغي أن تحيل اللجان المواصفات المقترحة إلى الهيئة للنظر فيها. وينبغي النظر في نظام للاقتراع الاستشاري عبر وسائل البريد بوصفه وسيلة لتحقيق الشمول والمشروعية؛
- (د) إذا لم تتوصل الهيئة إلى ما هو أفضل من "الاقتراب من توافق الآراء"، ينبغي إجراء تصويت على أن يقتضي اعتماد المواصفة حصولها على تأييد أغلبية الثلثين على أقل تقدير.

79- لم يرق الدستور الغذائي قط بتعريف "توافق الآراء" وذلك لكي لا يحصر عملية بناء التوافق بالرئيس وحده.

- 80- كما أن الدستور الغذائي لم يغير قط آلية التصويت من أجل اعتماد المواصفات من خلال غالبية مشروطة بدلاً من الغالبية العادية كما هي الحال الآن، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الأصوات.
- 81- في السنوات العشر الأخيرة كانت هناك حالتان أدتا إلى التصويت من أجل اعتماد مواصفة، وفي حالة واحدة اتخذ القرار بفارق صوت واحد.
- 82- فأدى ذلك إلى انقسام الهيئة وأثر تأثيراً سلبياً على العمل في مجالات أخرى.

التوصية 26: ينبغي تشجيع اللجان على تعيين رؤساء بالتشارك على أساس المساواة في المركز على أن يكون أحدهم من بلد نام. وعلى البلدان المضيئة أيضاً أن تعقد اجتماعات في البلد الذي ينتمي إليه الرئيس المشارك.

التوصية 28: ينبغي وضع معايير واضحة يجب استيفاؤها ليصبح البلد بلداً مضيئاً وتشمل هذه المواصفات الاحتياجات من الموارد. وينبغي أن يُطلب إلى البلدان المضيئة أن تلتزم بحد أدنى من الدعم بما في ذلك الدعم المقدم إلى ما يلي:

- الأعمال فيما بين الدورات؛
- والاجتماعات التي تعقد في البلد المشارك في الرئاسة؛

ينبغي للبلدان المضيئة أن تستكشف فرص الاشتراك في استضافة اللجان كخيار يتيح الوفاء بالالتزامات المتزايدة.

- 83- وقد أثبتت الاستضافة بالتشارك عن فعالية خاصة من حيث زيادة التوعية والالتزام الرفيع المستوى بالسياسات على الصعيد القطري.
- 84- وهذه العملية لا تؤدي عادة إلى تقاسم التكاليف فيما أن الاهتمام الدائم للبلدان المستضيفة بالدخول في تدابير الاستضافة بالتشارك يبرهن عن التزامها بالترويج لعمل الدستور الغذائي وبتعزيز الالتزام في الدول الناشئة.
- 85- ولا تبدو المعايير الخاصة بالدول المضيئة ضرورية بما أن تغيير الدول المضيئة نادر لا سيما بسبب التداعيات المالية المهمة.
- 86- غير أن التوزيع الحالي للبلدان المضيئة ليس متساوياً ويمكن للاستضافة بالتشارك أن تعالج هذه المسألة بصورة جزئية فقط.
- 87- وقد قدمت أمانة الدستور الغذائي الدعم إلى البلدان المضيئة الجديدة والسابقة حيثما لزم الأمر.
- 88- غالباً ما تتم الرئاسة بالتشارك بالاقتران مع الاستضافة بالتشارك، وهي قد سلطت المزيد من الضوء على مساهمة البلدان النامية في عمل الدستور الغذائي.
- 89- ويمكن النظر في الاستعانة بالرئاسة بالتشارك على أساس أكثر ثبوتاً. وقد استخدم هذا التدبير كآلية لتيسير التناوب السهل من حيث مسؤولية الاستضافة مع البلدان الأخرى (مثلاً: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات - < اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية واللجنة المعنية بمخلفات المبيدات إلى الصين).

التوصية 20: ينبغي أن تنتقل بؤرة التركيز في الدستور الغذائي من كتابة المواصفات في الاجتماعات إلى وضع المواصفات من خلال عملية تشاورية تجري فيما بين الاجتماعات. وينبغي الاستفادة بقدر أكبر من الاستشاريين/الميسرين لدفع العملية قدما فيما بين الدورات على أن تتحمل البلدان المضيفة التكاليف. فضلا عن الاسراع بوتيرة العمل، سيتم ضمان قدر أكبر من الشمول باجراء مشاورات كاملة تتضمن عقد حلقات عمل محلية عند الاقتضاء و:

- ينبغي مراعاة التعليقات المكتوبة مراعاة تامة؛
- في الحالات التي تتم فيها الاستعانة بمجموعات العمل فيما بين الدورات، ينبغي أن تكون الاجتماعات بالوسائل الالكترونية عوضا عن عقد اجتماعات تقليدية لا تشمل كل المشاركين المحتملين؛
- ينبغي الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية ذات الدراية في وضع المواصفات الأولية.

90- كانت التجربة مع مجموعات العمل الإلكترونية والتقليدية إيجابية بشكل عام.

91- وهناك ميل إلى خفض عدد لقاءات مجموعات العمل التقليدية فيما بين الدورات من أجل خفض التدايعيات المالية بالنسبة إلى الأعضاء.

92- ويمكن لتأثير مجموعات العمل وكمية العمل التي ترتبها تلك المجموعات على الأعضاء وعلى أمانة الدستور الغذائي المشتركة بين المنظمين أن يخضعا للتقييم في المستقبل.

93- ويمكن للوسائط الإلكترونية والوسائل الأخرى أن تزيد من فعالية مجموعات العمل الإلكترونية مستقبلا.

94- وهناك عدد متزايد من البلدان الناشئة التي ترأس مجموعات العمل والتي يمكنها أن تستفيد من النهج التوجيهي.

التوصية 19: ينبغي أن يواصل الدستور الغذائي العمل الدؤوب للتمييز بوضوح بين وظائف ادارة المخاطر ووظائف تقدير المخاطر، وذلك تحقيقا للشفافية ولجدوى النصائح العلمية والإسراع باتخاذ القرارات.

95- إن مبادئ تحليل المخاطر للدستور ولجان الدستور الغذائي تسلط الضوء على الفصل بين مهام إدارة المخاطر وبين مهام تقدير المخاطر، إلى جانب تعزيز الحاجة إلى تواصل واضح.

96- ويجب تخصيص الأموال المناسبة للأجهزة المعنية بتقدير المخاطر من أجل ضمان إسداء المشورة إلى الدستور الغذائي في الوقت المناسب وتفادي التأخيرات.

97- وهناك عملية جارية تقوم على تبادل تجارب "الممارسات الجيدة" ما بين اللجان وهي قد أدت إلى بعض التحسين ولكن يبدو أن ثمة فوارق في تطبيق مبادئ تحليل المخاطر من جانب اللجان المختلفة.

98- ومن المتوقع للعملية التي ترأسها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة من أجل استعراض الإجراءات التي تطبقها مختلف اللجان، أن تقدم مزيدا من المعلومات بشأن الحالة. وبالإضافة إلى ذلك قد ترغب الفاو ومنظمة

الصحة العالمية في مراجعة كيفية استخدام اللجان المختلفة لأطر تحليل المخاطر من الناحية العملية، والإبلاغ عن المجالات التي تستدعي تحسينات.

2-6 لا إجراءات أخرى موصى بها في الوقت الراهن

التوصية 6: يتعين على الدستور الغذائي، بدعم من مشورة الخبراء المستقلين المشتركة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية، تكثيف الجهود لوضع خطوط توجيهية لتحديد المستويات المقبولة من الحماية كي يستخدمها القائمون على تقدير المخاطر في إعطاء المشورة العلمية للجان ولتقليص نطاق النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

99- تجدر الإشارة إلى أنّ تعريفاً للمستويات المقبولة من الحماية متطابقاً مع التعريف المعتمد في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية، يرد في عدد من نصوص الدستور الغذائي مثل: *الخطوط التوجيهية بشأن نظم مراقبة الواردات الغذائية* (الوثيقة CAC/GL 47-2003)؛ *الخطوط التوجيهية بشأن الحكم على تكافؤ التدابير الصحية المترتبة بالتفتيش على الأغذية وأنظمة إصدار الشهادات* (الوثيقة CAC/GL 53-2003)؛ *الخطوط التوجيهية الخاصة بتحليل مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات التي تحملها الأغذية* (الوثيقة CAC/GL 77-2011).

التوصية 8: يتعين على الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان تكثيف تعاونهما لتقليص تداخل الصلاحيات إلى حدها الأدنى وتجنّب الثغرات في وضع المواصفات، بالإضافة إلى ما يلي:

- (أ) يجب أن يحدد الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان مخطط العمل وطرق التعاون المحددة في المستقبل القريب وإضفاء الطابع الرسمي عليها في مذكرة تفاهم؛
- (ب) إذا كان العمل يخدم مصلحة المنظمين، يجب القيام به من خلال فرق مهام مشتركة.
- كما يجب الإبقاء على التعاون الوثيق المستمر بين الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

100- يتواصل تعزيز التعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان من خلال التبادلات بين الأمانتين والمشاركة في الاجتماعات. وقد تمت المصادقة على التوجيهات الأخيرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.

101- وجرت مناقشة اقتراح إضفاء الطابع الرسمي على عملية لوضع المواصفات المشتركة بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان والدستور الغذائي ولكنه لم ينل تأييد عضوية الدستور الغذائي.

102- وقد وضعت الفاو ومنظمة الصحة العالمية ونقحتنا مذكرات تفاهم مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان من أجل تعزيز تعاونهما معها. وقد عُقدت أيضاً اجتماعات ثلاثية الأطراف بصورة منتظمة تعاطت القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى المنظمات الثلاث.

103- أما التعاون مع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فمحصور بعدد من المواضيع مثل إصدار الشهادات الإلكترونية فضلاً عن مستوى تيسير التواصل مع العضويات المعنية (التطوير المشترك للأدوات والأنظمة).

التوصية 14: بإمكان الأمانة التوصل إلى الهوية المستقلة والمكانة المرموقة والسلطة التي ترغب فيها من خلال تحويلها إلى وحدة منفصلة في الفاو بدلا من أن تبقى ضمن شعبة التغذية. على أن تواصل الأمانة رفع التقارير إلى الفاو ومنظمة الصحة العالمية ولكن وفق الخطط الموضوعة لإعطاء الدستور الغذائي المزيد من الاستقلالية، بينما يتم تعيين الأمين بالتشاور مع الدستور الغذائي.

104- ووحدة الدستور الغذائي (أمانة الدستور الغذائي) التي كانت موجودة في السابق ضمن شعبة التغذية وحماية المستهلك للفاو، قد أصبحت موجودة الآن في مكتب مساعد المدير العام لإدارة الزراعة وحماية المستهلك لدى الفاو. وتشارك أمانة الدستور الغذائي مع رؤساء الوحدات الآخرين ومدراء الشعب في اجتماعات إدارة الأقسام. والأمانات الأخرى مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات قد نقلت إلى السياق نفسه الأمر الذي خلق تآزرات.

105- ولكن مع أن الانخراط في منظمة كبيرة مثل الفاو له حسناته في مجالات عدة، فإن بعض القواعد الإدارية قد تبدو أقل منطقية بالنسبة إلى الدستور الغذائي مقارنة بالوحدات الأخرى بسبب الطبيعة المحددة لعمله. ويمكن تدارس هذه المسألة بعمق أكبر. يجب أن يترك القرار بشأن موقع أمانة الدستور الغذائي ضمن الفاو إلى الإدارة العليا للفاو شريطة أن يبسر التدبير المؤسسي وألا يعرقل بأي شكل من الأشكال عمل أمانة الدستور الغذائي فيما يتصل بقدرتها على اقتراح برنامج عملها وميزانيتهما وتنفيذهما.

106- والممارسة المذكورة في الاستجابة الإدارية للفاو التي تفيد "أن على كافة توصيفات الوظائف أن تعد بصورة مشتركة وأن تقوم الفاو ومنظمة الصحة العالمية باختيار موظفي الأمانة معا"، يجب أن تحترم بشكل دائم بالنسبة إلى توظيف جميع العاملين في الأمانة.

107- ولا تعد أية مشاورات مع الهيئة فيما يتعلق بأي تعيين لدى الأمانة، وهذا لا يبدو ضروريا. تُبلغ هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية سنويا بحالة التوظيف.

التوصية 17: ينبغي للدستور الغذائي إجراء استعراض لاختصاصات اللجان الإقليمية وأعمالها وذلك خلال العام المقبلين.

108- لم يجر أي استعراض رسمي لاختصاصات اللجان الإقليمية ودورها.

109- كما أن القضايا المتعلقة بعملها (مثل وضع المواصفات الإقليمية) وفعاليتها وتوزيعها الجغرافي لا تزال بدون حل.

110- وقد قامت الأمانة بالاشتراك مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية بإطلاق مبادرة لتنشيط لجان التنسيق الإقليمية بهدف تعزيز مساهمتها في الدستور الغذائي وأنشطة المنظمين وللإجابة لاحتياجات المسؤولين عن سلامة الغذاء في الأقاليم، ما يحسن بالتالي إلى أقصى حد ممكن الموارد الهامة والوقت المستثمر في أنشطتهما.

111- وقد لا تزال هناك حاجة إلى مراجعة أوفى وأشمل للجان التنسيق الإقليمية ولكنها ليست محبذة في الوقت الحالي لأنها قد تستفيد من المناقشات ونتائج عملية التنشيط.

التوصية 22: ولكي يتسنى تحسين أداء رؤساء اللجان وكفالة قدر أكبر من الانسجام بينهم، ينبغي إعداد معايير واضحة لاختيار هؤلاء الرؤساء، كما ينبغي أن يوافق المجلس التنفيذي عليهم. وينبغي أن يحظى تدريب رؤساء اللجان وتقييم أعمالهم بمزيد من الاهتمام، والاعتراف التام بالدور الواضح الذي تنهض به أمانة الدستور الغذائي في دعم فعالية الرؤساء.

112- ترد معايير اختيار الرؤساء في دليل الإجراءات. لقد كانت الأنشطة التي نظمتها الأمانة فضلا عن الاجتماعات غير الرسمية للرؤساء مفيدة لرؤساء الدستور الغذائي من أجل مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك كمثال كيفية تيسير بناء توافق الآراء.

113- وينبغي لهذه الأنشطة أن تستمر بدعم من رؤساء الدستور الغذائي والحكومات المضيفة.

114- وتقع مسؤولية تسمية الرئيس على الحكومات المضيفة.

التوصية 25: ينبغي تشجيع مجموعات البلدان ذات المصالح المشتركة على تنسيق مواقفها وعرض هذه المواقف بصفقتها مواقف المجموعة لدى اجتماعات اللجنة.

115- أكدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة المعنية بالمبادئ العامة على أنه يمكن للجان التنسيق تحديد مواقف إقليمية ولكن هناك بعض الالتباس حول كيفية النظر في تلك المواقف من قبل الأجهزة الأخرى.⁴

116- في حين أنه ينبغي لفت انتباه لجان الدستور الغذائي أو هيئة الدستور الغذائي إلى آراء واحتياجات أكبر عدد ممكن من البلدان، يبقى من الممكن للبلدان التي لا تستطيع حضور تلك الدورات أن تُسمع صوتها عبر إرسال تعليقات خطية. ويمكن لتحديد مواقف متشددة من قبل مجموعة من البلدان أن يؤدي إلى بناء التكتلات وتضييق المجال أمام التفاوض وبناء توافق الآراء.

117- وقد تعاون الأعضاء بنجاح حول تحرير وثائق واقتراحات مشتركة أو العمل معا ضمن مجموعات للعمل، الأمر الذي يبدو أنسب من تحديد المواقف.

التوصية 29: ينبغي تخصيص الموارد لتحسين مستوى الموقع الإلكتروني للدستور باعتباره شأنا ملحا.

118- ويجري تحسين الموقع الإلكتروني للدستور بوتيرة متواصلة وهو يصبح أكثر تفاعلا.

التوصية 30: تستعرض منظمة الأغذية والزراعة والدستور الغذائي الفرص المتاحة لإنشاء قاعدة بيانات تضم المواصفات الوطنية المهمة بالنسبة إلى التجارة، بما في ذلك تطبيق هذه المواصفات وطرائق تحليلها.

119- تم إنشاء قواعد بيانات للمواصفة العامة للمواد المضافة ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية. ويمكن القيام بالمزيد من العمل فيما يتعلق بالملوثات وأساليب التحليل.

⁴ الفقرة 103 من الوثيقة ALINORM 09/32/33.

120- وتستمر الفاو في التشجيع على التحديث المنتظم واستخدام برنامج الفاو الخاص بالأغذية المحورة وراثيا والإبلاغ عن هذه المسألة إلى هيئة الدستور الغذائي. لا داعي إلى اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد.

3- الاقتراحات

121- وفقا لما تم الإبلاغ به خلال الدورة الثانية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (2009) فإن معظم الاقتراحات التي تتناول تقييم عام 2002 قد جرى تنفيذها. ولكن لدى النظر في نتائج تنفيذ الاقتراحات، تم تحديد عدة مجالات لتحسين إدارة الدستور الغذائي، وقدمت اقتراحات بشأنها في الأقسام الفرعية التالية. البعض منها عملي ويمكن تنفيذه بسرعة في حال تم التوصل إلى اتفاق فيما تسترعي أخرى المزيد من التقييمات وطرح المزيد من الخيارات وعقد مناقشات معمقة.

1-3 مهام الدستور الغذائي وأولوياته

3-1-1 النظر في كمية موارد الدستور الغذائي التي يجري إنفاقها على الشؤون المتصلة بالصحة مقارنة بالأعمال الأخرى

122- من الممكن أن عمل الدستور الغذائي المتصل بالصحة يتعدى الخمسين في المائة من الموارد المنفقة للدستور الغذائي، غير أن هذا الأمر لم يخضع لأي تدقيق صريح، ويمكن لأمانة الدستور الغذائي أن تنظر في هذا الشأن بمزيد من التفاصيل.

3-1-2 تقييم طريقة استخدام مواصفات الدستور الغذائي وتأثيرها في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات الجيدة في تجارة الأغذية

123- من أجل تقييم أية من المسائل على الدستور الغذائي تناولها استراتيجيا، قد يكون من الضروري أن نعرف إذا ما كانت مواصفات الدستور الغذائي تستخدم ومن قبل من (البلدان والقطاع الخاص والاتفاقيات التجارية الثنائية أو المتعددة الأطراف)، وفي هذه الحالة ما هو تأثير العمل الحالي للدستور الغذائي وما هو العامل الأكثر مساهمة في هذا التأثير. هل التأثير الرئيسي يكون من خلال المواصفات الموضوعية أو من خلال عملية وضعها والتعلم المشترك الناجم عن ذلك وبناء الشبكات الدولية.

124- يرتبط استيعاب مواصفات الدستور الغذائي من جانب الحكومات والأطراف الأخرى أيضا بالآليات المؤسسية أو التشريعية التي قد وضعتها الحكومات من أجل ربط مواصفات الدستور الغذائي بنصوص قابلة للتطبيق. وهو يتعلق أيضا بقدرة الأعضاء على تطبيق المواصفات. ويمكن للتطوير الجاري لاستراتيجية إعلامية للدستور أن يساعد هذا التقييم.

125- ويمكن حصر نطاق هذا العمل أيضا لكي ينظر بشكل خاص في تأثير مواصفات الدستور الغذائي الخاصة بالسلع وشكلها.

3-1-3 وضع آليات فعالة من أجل التحديد الاستراتيجي للمسائل الناشئة وإدراجها في برنامج العمل.

126- سيكون ذلك بالتماشي مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019 (الهدف الاستراتيجي 1). وسوف يتناول أيضا بطريقة أعم بعضا من القضايا المذكورة بصراحة في تقييم عام 2002 بمعنى أنه من الضروري للدستور أن يزيد العمل بشأن الجوانب المتعلقة بالتغذية أو مواد التعبئة أو عوامل التجهيز الصناعي. ومسألة الخطة الاستراتيجية لفترة السنتين بشأن وضع المواصفات التي تم اقتراحها والتي لم تنفذ قط، تتصل بهذا الأمر (أنظر التوصية 11).

127- يعمل الدستور الغذائي كمنظمة مدفوعة من عضويتها، ولكن التوجيه الاستراتيجي المبني على الاستراتيجيات والسياسات الدولية التي يمكن أن تضعها الفاو ومنظمة الصحة العالمية، قد يكون مفيدا (كما جرى في حالة الاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة، وهو متوقع في سياق متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية). وسوف يتم تناول هذا الموضوع أيضا في الفقرة 3-2.

128- وفي الحالة المثالية على نتائج التقييم تحت الفقرة 3-1-2 أن تراعى لدى وضع تلك الآليات.

3-2 إدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية

3-2-1 دراسة أية من الإجراءات يمكن استخدامها لكي تتمكن هيئة الدستور الغذائي من المساهمة بشكل كاف في الأجهزة الرئاسية للمنظمتين وكيف يمكن للمنظمتين تقديم أفضل إرشادات/توجيهات/مساهمات استراتيجية وسياساتية إلى الدستور الغذائي.

129- ينبغي لهيئة الدستور الغذائي (من خلال الأمانة) أن ترفع تقارير إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمتين بشأن عملها من خلال الآليات المناسبة وأيضا المساهمة في عملها فيما تحافظ على القدر المناسب من الاستقلالية. من شأن هذا أن يزيد في إبراز الدستور الغذائي وأن يرفع تعاونا أفضل بين الوفود الوطنية لدى الدستور الغذائي ولدى الأجهزة الرئاسية للمنظمتين. ومن جهة أخرى ينبغي توضيح أدوار المنظمتين في الإرشاد الاستراتيجي للدستور الغذائي.

3-2-2 وضع عملية واضحة وشفافة لتخطيط الميزانية للدستور الغذائي تواصل منح ضمانات إلى الأمانة كي تنظم وتتعقد الاجتماعات ذات الصلة بالدستور الغذائي ويكون على الفاو ومنظمة الصحة العالمية تبرير التمويل الكافي وتوفيره

130- تحتوي ميزانية الدستور الغذائي بنوداً ثابتة يمكن ويفترض تخطيطها قبل أعوام (مثل تكاليف الهيئة، واللجنة التنفيذية؛ ولجان التنسيق؛ وتكاليف الموظفين الأساسيين وتكاليف السفر). وما عدا ذلك هناك تكاليف لمشاريع الأمانة مثل المطبوعات والترويج والتوعية ومساعدة نقاط اتصال الدستور الغذائي؛ والاتصالات؛ والأنظمة وغيرها فضلا عن مشاريع مخصصة مثل تقييم الدستور الغذائي واعتماد النظام الرقمي للأرشيف.

131- ويمكن ربط ميزانية الدستور الغذائي ديناميكيا بالخطة الاستراتيجية مع تقديم تقرير سنوي وطلب تخصيص الأموال كل سنتين. ويمكن التوفيق بين الخطة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي وسنوات الميزانية للفاو ومنظمة الصحة العالمية.

3-2-3 إستكشاف أفضل الطرائق لإدراج مساهمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية في عمل الدستور الغذائي على مستويات مختلفة (الهيئة واللجنة ومجموعات العمل)

132- يمكن استعراض ما يمكن فعله لضمان أن تتمكن الفاو ومنظمة الصحة العالمية من دعم اجتماعات الدستور الغذائي بالطريقة الأكثر فعالية وفي حال كان يفترض إدراج هكذا دعم في ميزانية الدستور الغذائي لغايات الشفافية.

3-2-4 عملية الاستعراض التي تعقبها طلبات المراقبين

133- في الوقت الراهن، يجب مرور ستة أشهر على الأقل قبل أن يتمكن المراقبون الذين أوصت بهم اللجنة التنفيذية من الحصول على مصادقة المديرين العامين للفاو ومنظمة الصحة العالمية، مع أن مكتبا الشؤون القانونية يكونان قد انتهيا من عملية الانتقاء قبل تقديم الطلب إلى اللجنة التنفيذية. وبموجب الفقرة 3-3 اقترح أن تهتم أمانة الدستور الغذائي وحدها بهذه العملية بالتعاون مع مكتبي الشؤون القانونية للفاو ومنظمة الصحة العالمية، ولكن الإجراءات الواجب اتباعها بعد نيل الإذن القانوني يجب أن تراجع أيضا بحيث لا تستغرق معظم الطلبات في الحالة المثالية أكثر من 6 أشهر بدءاً من أول اتصال وحتى نهاية العملية.

3-3 الحوكمة الاستراتيجية ضمن الدستور الغذائي - "المجلس التنفيذي"

3-3-1 النظر في استبدال اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي للدستور الغذائي

134- ترى أمانة الدستور الغذائي أن الملاحظات التالية تدعم فكرة استبدال اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي مصغر:

(1) من الضروري أن تكون الهيئة مدعومة استراتيجياً من قبل جهاز مصغر يعمل من أجل مصلحة الهيئة ككل. وهذا الجهاز لا يحتاج إلى اتخاذ قرارات بالنيابة عن الهيئة (في حال استمرت الهيئة في الاجتماع سنوياً) بل هو يعدّ مشاريع الاستراتيجية ويدير عملية وضع المواصفات ويناقش الإجراءات والطرق إلى الأمام ويوصي بها في حالات "الطريق المسدود" إلى الهيئة، ويجوز له أن يناقش شؤون المالية والميزانية. ويتوقع من المجلس التنفيذي أن يعمل بطريقة شفافة وأن يتواصل بصورة تامة مع الأعضاء والأجهزة الرئاسية الأخرى للدستور من أجل الحصول على أفضل المعلومات.

(2) ولم تبرهن اللجنة التنفيذية الحالية عن قدرتها على أداء المهام الموصوفة في البند الفرعي (1) أعلاه بطريقة مرضية. ويبدو أن سبب ذلك يكمن في هيكلها وطرقها في العمل التي تقلد الهيئة بدلاً من إنشاء آلية غير اعتيادية قادرة على إسداء المشورة الاستراتيجية.

(3) كان تقييم عام 2002 صحيحاً بالمبدأ من حيث اقتراح جهاز استراتيجي مصغر بدلاً من اللجنة، ولكن لعل التوصية بدت جذرية للغاية في نظر أعضاء الدستور الغذائي آنذاك. ولذا تستحق هذه التوصية النظر فيها من جديد اليوم ولا سيما في ضوء التجربة المكتسبة مع الدورات السنوية للهيئة ومع التطبيق العملي للمراجعة التقييمية.

(4) وفي سياق متابعة تقييم 2002، حاولت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة أن تعدل بعض القضايا في اللجنة التنفيذية الموسعة. ولكن على الرغم من صياغة قواعد جديدة للتوضيح بين أدوار الأعضاء وأدوار المنسقين، لا تزال أدوارهم ملتبسة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين مستشارين لعضو منتخب على أساس جغرافي بناء على رغبة العضو وبدون أي إجراءات شفافة، ولم يكن دورهم واضحاً كذلك. إن مسألة التفسيرات المختلفة للمادة الخامسة-1 (التي تنص على عدم وجود أكثر من مندوب واحد من بلد واحد كعضو في اللجنة التنفيذية) قد بتت فيها الهيئة في عام 2014، ولكن المسألة العامة للتمثيل قد تبقى لدى اللجنة التنفيذية الموسعة الحالية.

3-3-2 النظر في العناصر الممكنة لمهام مجلس تنفيذي للدستور الغذائي

135- يمكن لمهام المجلس التنفيذي أن تتضمن:

- *إدارة الموصفات/المراجعة النقدية*: يمكن الحفاظ على العملية كما هي عليه حالياً وأن تخضع لمراقبة المجلس التنفيذي نفسه.
- *شؤون استراتيجية عاجلة*: يمكن للمجلس التنفيذي أن يناقش المسائل الملحة والاستراتيجية وأن يوصي الهيئة بالإجراءات التي يجب اتخاذها.
- *خطة وضع الموصفات*: إن هذه الخطة، التي سبق ذكرها في دليل الإجراءات، يمكن أن تغطي ست سنوات كالخطة الاستراتيجية للدستور وأن تصاغ وتجدد من قبل المجلس التنفيذي على أساس متكرر كل سنتين بالتعاون مع لجان الدستور الغذائي المعنية وأن توفر صلة وصل بين الخطة الاستراتيجية للدستور والمراجعة النقدية. ويرتبط هذا البند بنتيجة التقييم تحت الاقتراح 3-1-2 والإجراءات المذكورة في الفقرة 3-1-3.
- *الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي*: يمكن ترتيب الخطة لكي تغطي 3 فترات للميزانية. على غرار ما فعلته اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية حتى اللحظة، يمكن للمجلس التنفيذي أن يعد مشروع خطة يخضع من ثم إلى مشاورات مختلفة لتعتمده الهيئة في النهاية.
- *تخطيط الميزانية*: يمكن للمجلس التنفيذي أن يدعم الهيئة في استخدام عملية أكثر فعالية وشفافية لتخطيط الميزانية بحسب ما هو مذكور في الاقتراح 3-2.
- *طلبات المراقبين*: لا ينبغي للمجلس التنفيذي أن يعالج طلبات المراقبين. يمكن لهذه الطلبات أن يتناولها مكتب الشؤون القانونية للفاو ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع أمانة الدستور الغذائي. يمكن للإجراءات التي تتبعها الفاو ومنظمة الصحة العالمية أن تخضع للمراجعة من أجل ضمان معالجة الطلب في الوقت المناسب (ففي الوقت الحالي تستوجب العملية ستة أشهر على الأقل عقب صدور التوصية عن اللجنة التنفيذية). وسوف تدعى الهيئة إلى التعليق على القرارات المتخذة.

3-3-3 وضع وتقييم اقتراحات مختلفة بشأن تركيبة المجلس التنفيذي

136- يجب أن يكون المجلس عبارة عن فريق صغير مكون من أعضاء من أقاليم مختلفة يتوقع أن يعملوا من أجل مصلحة الهيئة ككل - وألا يكونوا مقيدون بمواقفهم القطرية أو الإقليمية. وفي حين يفترض أن يكون هناك بعض التمثيل من كافة الأقاليم، ففي الحالة المثالية يجب أن يكون العدد الإجمالي للأعضاء المشاركين في اجتماع المجلس التنفيذي، بمن فيهم الرئيس، أقل من 10 مشاركين.

137- أما الأفكار حول تركيبة المجلس التنفيذي فيمكن أن تكون مثلاً (بالإضافة إلى الوجود المؤسسي لأمانة الدستور الغذائي والفاو ومنظمة الصحة العالمية):

(أ) مجموعة موسعة ذات تمثيل إقليمي تتألف من رئيس ونواب رئيس، حيث يمكن لأعضاء المجلس التنفيذي أن يكونوا أفراداً مع إمكانية تسميتهم جميعاً نواباً لرئيس الهيئة (وبالتالي سيزيد عدد مناصب نواب الرئيس).

(ب) مجموعة ذات تمثيل إقليمي مكونة من بلدان انتخبها الهيئة، تعيين شخصاً يشارك في اجتماع معين للمجلس التنفيذي (على غرار ما يجري مع مجلس الفاو أو المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية).

138- تتوجب صياغة طرق الانتخاب والمدة وإعادة اكتساب الأهلية وغير ذلك مع مراعاة الأدوار الجديدة ضمن المجلس التنفيذي.

139- يمكن لأمانة الدستور الغذائي أن تخدم المجلس التنفيذي وأن يتلقى الأخير الإرشادات من الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

140- ويمكن لرئيس المجلس التنفيذي أن يكون أيضاً هو نفسه رئيس الهيئة (حسب النموذج الحالي) أو يمكن إسناد الدورين إلى شخصين مختلفين. ويمكن الاستمرار في انتخاب رئيس الهيئة من قبل الهيئة أو من داخل المجلس التنفيذي. والخيارات نفسها متاحة لرئيس المجلس التنفيذي في حال كان شخصاً مختلفاً.

141- قد تكون للخيارات كلها إيجابيات وسلبيات ينبغي النظر فيها بمزيد من التفصيل.

الخيار أ. يتناول، بالإضافة إلى ما تقدم، مسألة أن المجموعة الحالية المكونة من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ليس لديها تمثيل إقليمي، ما أدى إلى عدم تمثيل بعض الأقاليم في المكتب لعدة سنوات. وكون كل عضو من الأعضاء المنتخبين هو أيضاً موظف لدى الهيئة، فقد يساعد ذلك على ضمان عمل جميع أعضاء المجلس من أجل مصلحة الهيئة ككل.

الخيار ب. يحفز تفادي مسألة بقاء المقاعد في المجلس التنفيذي شاغرة بسبب عدم توافر الأعضاء وتجنب إعادة الانتخاب في حال انتقل الشخص إلى موقع مختلف داخل حكومته أو خارجها.

142- يمكن أن يمنح المجلس التنفيذي الحق بدعوة غير الأعضاء مثل رؤساء اللجان وممثلي المراقبين من أجل إسداء المشورة الفنية.

3-3-4 صياغة طريقة عمل المجلس التنفيذي

143- ينبغي لجدول اجتماعات المجلس التنفيذي أن يكون بسيطاً ومرناً فيتيح بالتالي عقد الاجتماعات بقدر ما يلزم من المرات وإتاحة الوقت الكافي للمناقشة. وإذا أمكن ذلك، يفترض ألا تكون هناك حاجة إلى تقارير مطولة أو إلى الترجمة التحريرية أو الفورية. يجب أن يقرر جدول المواعيد قبيل انعقاد الهيئة وبعدها ولمرة واحدة ما بين دورات الهيئة.

3-4 هيكل الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي

3-4-1 استعراض توصيات تقييمي 2002 و2005 فيما يتعلق بهيكل لجان الدستور الغذائي

144- لا تبحث هذه الوثيقة في تفاصيل هذه المسألة ولكن يبدو أن طريقة عمل الدستور الغذائي من خلال الأجهزة الفرعية، ولا سيما فيما يخص لجان السلع، يمكن أن تحسن وبعض الاقتراحات التي قدمت آنذاك مثل اللجنة العليا المعنية بالسلع التي تنسق كل العمل المتعلق بالسلع، يمكن أن يعاد النظر فيها.

145- في عام 2013 أنشأت الهيئة لجنة جديدة (معنية بالتوابل) للمرة الأولى بعد إنشاء لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات ولجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في التسعينيات. وقد كان ذلك في تناقض مباشر مع التوصية 16 حول استخدام فرق المهام المحدودة المدة، ولكن تلك كانت رغبة أعضاء الدستور الغذائي.

146- ويمكن أن تلغى لجان السلع حالما تنتهي من مهامها، وتلبيةً لأي طلب محدد في مجالها يمكن إنشاء قوة مهام أو مجموعة عمل تابعة للجنة العليا السلعية، بحسب مقتضى الحال.

147- ويرتبط هذا المجال ارتباطاً وثيقاً بالقرارات المتخذة بخصوص إدارة مواصفات الدستور الغذائي ويجب أن ينظر فيه على ضوء القرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع، ولا سيما بشأن العمل حول المواصفات المتعلقة بالجودة.

3-5 كفاءة عمل اللجان

3-5-1 مراجعة طريقة صياغة تقارير الدستور الغذائي والاستخدام الحالي للتسجيلات الصوتية

148- ينبغي للتقارير أن تكون مقتضبة وأن تركز على النتائج - فمن شأن ذلك أن يخفف من تكاليف الترجمة ويزيد من الوقت المتاح للأمانة. غير أن التقارير المقتضبة قد لا تفي بحاجة القراء إلى الفهم الكامل للمناقشة. ومن الممكن تزويد التقارير المقتضبة المركزة على النتائج بتسجيلات صوتية لكامل مجريات الدورة.

149- من شأن ذلك أن يحقق الهدف المتمثل بإيجاز التقارير، فيما يتيح كذلك للأعضاء والمراقبين استعراض كامل المجريات حينما يحتاجون إلى ذلك. وسيتيح ذلك أيضاً للذين لم يتمكنوا من حضور الاجتماع تكوين فكرة أفضل عن المناقشات التي جرت وسيتمكن استخدامه للغايات التدريبية.

150- وينبغي للمراجعة أن تكتشف ما هي احتياجات الأعضاء والفاو ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتقارير الدستور الغذائي، والتقدم بتوصيات قائمة على تلك النتائج.

151- وفي الوقت الراهن تقوم أمانة الدستور الغذائي بنشر تسجيلات صوتية لدورات الهيئة واللجنة التنفيذية على الموقع الإلكتروني للدستور. كما يمكن استعراض طريقة استخدامها من قبل زوار الموقع. وفي الوقت عينه يمكن مراجعتها في حال كان هناك اهتمام بالتسجيلات الصوتية لدورات لجنة الدستور الغذائي وفي حال أمكن اعتبارها مكملًا للتقارير المقتضية.

3-5-2 تبسيط العملية الحالية من ثماني خطوات لتصبح 5 خطوات فقط

152- لن يضيع أي شيء في حال تم تبسيط الإجراءات الحالية. تتم الموافقة على العمل الجديد عند الخطوة 1 ويصاغ مشروع أولي عنه لدى الخطوة 2 ومن ثم تجري جولة أولى من التعليقات والنقاش عند الخطوتين 3 و4. وفي حال دعت الحاجة إلى إعادة صياغة المشروع يمكن أن يعاد إلى الخطوة 2 وإلا فيمكن التقدم بالمواصفة من أجل اعتمادها.

153- إن الإجراءات الحالية للدستور معقدة وصعبة الفهم بالنسبة إلى من هم خارج الدستور الغذائي وإلى المشاركين الجدد. ويمكن للمزيد من الوضوح أن يبسط المناقشات ويسرعها.

3-5-3 مواصلة السعي إلى توافق الآراء والنظر إلى أي مدى يمكن للتصويت أن يساعد الدستور الغذائي في حال التعطيل بدون أن يتسبب بالانقسام

154- يجب أن يكون توافق الآراء السبيل الرئيسي لاتخاذ القرارات في الدستور الغذائي باستخدام كافة الوسائل الممكنة مثل التيسير والوساطة وغيرهما. ولم يقترح أي تعريف لتوافق الآراء. ولكن من المهم مواصلة العمل مع مجموعة رؤساء الدستور الغذائي لضمان اتباع نهج مكافئة عبر مختلف اللجان بما في ذلك استخدام الوسائل المختلفة للتوصل إلى توافق الآراء مع إتاحة بعض المرونة للرؤساء.

155- ويمكن لعمليات التصويت أن تكون جزءًا من العملية الديمقراطية للدستور بدلا من أن تعتبر مسببا للانقسام كما ينظر إليها حاليا. وبحسب ما أوصى به التقييم، يمكن للتصويت أن يقوم على غالبية الثلثين وأن تجري عملية التصويت فقط في الهيئة. ولكن يجب أن يستخدم بتأن، إذ يحاول الدستور الغذائي تكوين سلع عامة عالمية تحتاج إلى دعم واسع من الأعضاء لكي تكون ذات قيمة.

156- وفي حال فشلت محاولات التوصل إلى توافق الآراء، فيجوز للمجلس التنفيذي أن يوصي بالتصويت ضمن الهيئة بموجب أغلبية مشروطة.

3-5-4 اكتشاف سبل لضمان توزيع جغرافي أكثر تساويا للبلدان التي ترأس اللجان مع عدم عرقلة العملية العادية لوضع المواصفات

157- من شأن نظام التناوب أن يمنح المزيد من البلدان فرصة استضافة لجنة من لجان الدستور الغذائي وترؤسها. ولكن لكي يصبح البلد المعين بلدا مضيفا كفوءا للجان الدستور الغذائي، فهو يحتاج إلى موارد وخبرة لضمان الأداء

المناسب والتخفيف من العبء الملقى على أمانة الدستور الغذائي. وقد يكون ضارا فرض حدود صارمة على عدد السنوات أو عدد الدورات التي يمكن بموجبها للبلد أن يستضيف ويرأس اللجنة نفسها، إذا لم يكن هناك في الوقت نفسه بلد مضيف جديد مدرب مع موارد جاهزة. نظريا تعين الدول المضيضة كل سنة من جانب الهيئة، ولكن من الناحية العملية ليس هناك تغيير يذكر. يمكن النظر في تحديد فترة زمنية (مثلا 6 إلى 8 سنوات) يمكن بعدها للجنة المعينة أن تصبح جاهزة للتناوب، ولكن البلد المضيف الحالي يمكنه أيضا طلب الاستمرار في الاستضافة. ويمكن النظر في إمكانية قيام بلدين بالاشتراك في رئاسة لجنة واحدة واستضافتها بشكل مستقر.

158- ويمكن استعراض فعالية الإرشاد الممنوح للبلدان المضيضة حول كيفية اختيار رئيس للجنة للدستور الغذائي أو لفرق المهام.

3-5-5 مراجعة فعالية مجموعات العمل

159- لا شك في أن مجموعات العمل من الأدوات التي تستعملها لجان الدستور الغذائي بكثرة فهناك في أحيان كثيرة أكثر من 50 مجموعة تعمل بالتوازي. ما هي كمية العمل المترتبة على البلدان النامية وكذلك على الفاو ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي من أجل التعاطي مع مجموعات العمل؟ هل هناك حاجة إلى تنقيح الخطوط التوجيهية الحالية؟

3-5-6 النظر في مراجعة كيفية استخدام اللجان المختلفة لأطر تحليل المخاطر عمليا والإبلاغ عن المجالات التي تستوجب تحسينات

160- بالإضافة إلى العملية الجارية لتبادل التجارب بشأن "الممارسات الجيدة" فيما بين اللجان، والعمليات التي تقودها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ من أجل استعراض الإجراءات التي تطبقها مختلف اللجان والمتوقع أن تقدم معلومات إضافية عن الحالة، قد ترغب الفاو ومنظمة الصحة العالمية أن تراجع كيفية استخدام اللجان المختلفة لأطر تحليل المخاطر عمليا وأن تبلغنا عن المجالات التي تستوجب تحسينات.

القسم 4 - الخطوات المقترحة بشأن الطريق إلى الأمام

161- إن طرح الموضوع العام والمسائل والاقتراحات الممكنة المقدمة بموجب القسم 3 ضمن سؤال بسيط قد يكون على الشكل التالي: "هل يضع الدستور الغذائي المواصفات المناسبة لتحقيق مهامه (الاقترح 3-1-2) وهل هو يقوم بذلك بطريقة فعالة؟ (سائر الاقتراحات الأخرى)".

162- إن تطبيق الاقتراح 3-1-2 قد يؤدي إلى تقييم خارجي بشأن تأثير الدستور الغذائي وطريقة استخدام مواصفات الدستور الغذائي.

163- أما المعلومات المكتسبة من هذا التقييم فستكون دافعا استراتيجيا للعمل المستقبلي للدستور بصورة عامة، أو على صلة بالسلع في حال قررت الهيئة أن تحد نطاق هذا التقييم بهذا القسم من عمل الدستور الغذائي.

164- وبالنسبة إلى سائر المجالات المذكورة في الجدول أدناه فقد جرت محاولة لإسناد المسؤوليات والطريق إلى الأمام من أجل المزيد من التقييم الداخلي أو التطبيق المباشر.

165- ومن المتوقع أن تكون تكاليف التقييم الخارجي عالية فيما من المتوقع أن تكون تكاليف الاقتراحات الأخرى متدنية نسبياً ورهن ما إذا كان الاستشاريون قد اعتادوا على دعم العمل. وقد جرت أيضاً محاولة تقدير الموارد التي ينبغي على الموظفين المساهمة بها لأمانة الدستور الغذائي والفاو ومنظمة الصحة العالمية. وفي الوقت الراهن لم تجر أية محاولة لإسناد أولويات للاقتراحات بما أن ذلك ينبغي أن يجري في ضوء المناقشات لدى اللجنة المعنية بالمبادئ واللجنة التنفيذية وقرارات الهيئة.

الجدول 1: نظرة عامة إلى الاقتراحات

الاقتراح	الجهة المسؤولة	الإجراء الموصى به	التكلفة الخارجية	الموارد من موظفي الفاو/منظمة الصحة العالمية/الدستور الغذائي
3-1 مهام الدستور الغذائي وأوليواته				
3-1-1 النظر في كمية موارد الدستور الغذائي التي يجري إنفاؤها على الشؤون المتصلة بالصحة مقارنة بالأعمال الأخرى .	أمانة الدستور الغذائي	إبلاغ هيئة الدستور الغذائي	لا شيء	متدنية
3-1-2 تقييم طريقة استخدام مواصفات الدستور الغذائي وتأثيرها في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات الجيدة في تجارة الأغذية.	مكتبا التقييم للفاو ولمنظمة الصحة العالمية، أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، الأعضاء	وضع ورقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي - تقرر هيئة الدستور الغذائي بشأن التقييم الخارجي	ضخمة	ضخمة
3-1-3 وضع آليات فعالة من أجل التحديد الاستراتيجي للمسائل الناشئة وإدراجها في برنامج العمل	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، الأعضاء	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-2 إدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية				
3-2-1 دراسة أية من الإجراءات يمكن استخدامها لكي تتمكن هيئة الدستور الغذائي من المساهمة بشكل كاف في الأجهزة الرئاسية للمنظمتين وكيف يمكن للمنظمتين تقديم أفضل إرشادات/ توجيهات/ مساهمات استراتيجية وسياساتية إلى الدستور الغذائي.	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	تتابع الفاو ومنظمة الصحة العالمية المشاورات وتبلغان عن التقدم إلى هيئة الدستور الغذائي	لا شيء	متدنية
3-2-2 وضع عملية واضحة وشفافة لتخطيط الميزانية للدستور الغذائي تواصل منح ضمانات إلى الأمانة كي تنظم وتعد الاجتماعات ذات الصلة بالدستور الغذائي ويكون على الفاو ومنظمة الصحة العالمية تبرير التمويل الكافي وتوفيره.	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	تتابع الفاو ومنظمة الصحة العالمية المشاورات وتبلغان عن التقدم إلى هيئة الدستور الغذائي	لا شيء	متدنية

الاقتراح	الجهة المسؤولة	الإجراء الموصى به	التكلفة الخارجية	الموارد من موظفي الفاو/منظمة الصحة العالمية/الدستور الغذائي
3-2-3 إستكشاف أفضل الطرائق لإدراج مساهمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية في عمل الدستور الغذائي على مستويات مختلفة (الهيئة واللجنة ومجموعات العمل).	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	تتابع الفاو ومنظمة الصحة العالمية المشاورات وتبلغان عن التقدم إلى هيئة الدستور الغذائي	لا شيء	متدنية
3-2-4 عملية الاستعراض التي تعقبها طلبات المراقبين	أمانة الدستور الغذائي، مكتب الشؤون القانونية لدى الفاو ومنظمة الصحة العالمية	رفع التقارير إلى هيئة الدستور الغذائي	لا شيء	متدنية
3-3 الحوكمة الاستراتيجية ضمن الدستور الغذائي – "المجلس التنفيذي"				
3-3-1 النظر في استبدال اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي للدستور الغذائي	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، مكتب الشؤون القانونية	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	ضخمة
3-3-2 النظر في العناصر المحتملة لمهام مجلس تنفيذي للدستور الغذائي	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، مكتب الشؤون القانونية، استشاري	أنظر 3-3-1		
3-3-3 وضع وتقييم اقتراحات مختلفة بشأن تركيبة المجلس التنفيذي	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، مكتب الشؤون القانونية، استشاري	أنظر 3-3-1		
3-3-4 صياغة طريقة عمل المجلس التنفيذي	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، مكتب الشؤون القانونية، استشاري	أنظر 3-3-1		
4-3 هيكل الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي				
3-4-1 استعراض توصيات تقييمي 2002 و2005 فيما يتعلق بهيكل لجان الدستور الغذائي	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، الأعضاء، استشاري	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-5 فعالية عمل اللجان				
3-5-1 مراجعة طريقة صياغة تقارير الدستور الغذائي والاستخدام الحالي للتسجيلات الصوتية	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية

الاقتراح	الجهة المسؤولة	الإجراء الموصى به	التكلفة الخارجية	الموارد من موظفي الفاو/منظمة الصحة العالمية/الدستور الغذائي
	العالمية، الأعضاء، استشاري			
3-5-2 تبسيط العملية الحالية من ثماني خطوات لتصبح خمس خطوات فقط.	أمانة الدستور الغذائي، مكتب الشؤون القانونية	إعداد اقتراح لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-5-3 مواصلة السعي إلى توافق الآراء والنظر إلى أي مدى يمكن للتصويت أن يساعد الدستور الغذائي في حال التعطيل بدون أن يتسبب بالانقسام	أمانة الدستور الغذائي، مكتب الشؤون القانونية، استشاري	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-5-4 اكتشاف سبل لضمان توزيع جغرافي أكثر تساويًا للبلدان التي ترأس اللجان مع عدم عرقلة العملية العادية لوضع المواصفات.	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية، الأعضاء، استشاري	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-5-5 مراجعة فعالية مجموعات العمل	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية
3-5-6 النظر في مراجعة كيفية استخدام اللجان المختلفة لأطر تحليل المخاطر عمليًا والإبلاغ عن المجالات التي تستوجب إدخال تحسينات	أمانة الدستور الغذائي، الفاو ومنظمة الصحة العالمية	وثيقة مناقشة لهيئة الدستور الغذائي	متدنية	متدنية

الملحق 1

نموذج للإدلاء بالتعليقات على الاقتراحات الـ 18 (الجدول 1 من القسم 4)

التعليقات

1-3 مهام الدستور الغذائي وألوياته
الاقتراح 1-3-1 النظر في كمية موارد الدستور الغذائي التي يجري إنفاقها على الشؤون المتصلة بالصحة مقارنة بالأعمال الأخرى.
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
2-1-3 تقييم طريقة استخدام مواصفات الدستور الغذائي وتأثيرها في حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات الجيدة في تجارة الأغذية
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
3-1-3 وضع آليات فعالة من أجل التحديد الاستراتيجي للمسائل الناشئة وإدراجها في برنامج العمل
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
هل لديك أي اقتراح إضافي يتعلق بالمهام والألويات (1-3)

2-3 إدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط مع الفاو ومنظمة الصحة العالمية
1-2-3 دراسة أية من الإجراءات يمكن استخدامها لكي تتمكن هيئة الدستور الغذائي من المساهمة بشكل كاف في الأجهزة الرئاسية للمنظمتين وكيف يمكن للمنظمتين تقديم أفضل إرشادات/توجيهات/مساهمات استراتيجية وسياساتية إلى الدستور الغذائي.
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيهما لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
2-2-3 وضع عملية واضحة وشفافة لتخطيط الميزانية للدستور الغذائي تواصل منح ضمانات إلى الأمانة كي تنظم وتعد الاجتماعات ذات الصلة بالدستور الغذائي ويكون على الفاو ومنظمة الصحة العالمية تبرير التمويل الكافي وتوفيره
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيهما لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
3-2-3 إستكشاف أفضل الطرائق لإدراج مساهمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية في عمل الدستور الغذائي على مستويات مختلفة (الهيئة واللجنة ومجموعات العمل)
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيهما لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
4-2-3 عملية الاستعراض التي تعقبها طلبات المراقبين
التعليق على الاقتراح:

ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
هل لديك أي اقتراح إضافي يتعلق بإدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط بالفاو ومنظمة الصحة العالمية (2-3)
3-3 الحوكمة الاستراتيجية ضمن الدستور الغذائي – "المجلس التنفيذي"
1-3-3 النظر في استبدال اللجنة التنفيذية بمجلس تنفيذي للدستور الغذائي
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
2-3-3 النظر في العناصر الممكنة لمهام مجلس تنفيذي للدستور الغذائي
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
3-3-3 وضع وتقييم اقتراحات مختلفة بشأن تركيبة المجلس التنفيذي
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟

4-3-3 صياغة طريقة عمل المجلس التنفيذي
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطئها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)?
هل لديك أي اقتراح إضافي يتعلق بإدارة برنامج الدستور الغذائي والروابط بالفاو ومنظمة الصحة العالمية (3-3).
4-3 هيكل الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي
1-4-3 استعراض توصيات تقييمي 2002 و2005 فيما يتعلق بهيكل لجان الدستور الغذائي
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطئها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)?
هل لديك أي اقتراح إضافي يتعلق بهيكل الأجهزة الفرعية للدستور (3-4)
5-3 كفاءة عمل اللجان
1-5-3 مراجعة طريقة صياغة تقارير الدستور الغذائي والاستخدام الحالي للتسجيلات الصوتية
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطئها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)?

2-5-3 تبسيط العملية الحالية من ثماني خطوات لتصبح خمس خطوات فقط.
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
3-5-3 مواصلة السعي إلى توافق الآراء والنظر إلى أي مدى يمكن للتصويت أن يساعد الدستور الغذائي في حال التعطيل بدون أن يتسبب بالانقسام
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
4-5-3 اكتشاف سبل لضمان توزيع جغرافي أكثر تساويًا للبلدان التي ترأس اللجان مع عدم عرقلة العملية العادية لوضع المواصفات .
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطيتها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
5-5-3 مراجعة فعالية مجموعات العمل
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:

ما الأولوية التي تعطئها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
3-5-6 النظر في مراجعة كيفية استخدام اللجان المختلفة لأطر تحليل المخاطر عمليا والإبلاغ عن المجالات التي تستوجب تحسينات
التعليق على الاقتراح:
ما الإجراءات الأخرى التي توصي بها فيما يتعلق بهذا الاقتراح:
ما الأولوية التي تعطئها لهذا الاقتراح (عالية أو متوسطة أو متدنية)؟
هل لديك أي اقتراح إضافي يتعلق بكفاءة عمل اللجان (3-5)؟